

المقاطعة ضد "إسرائيل" تمتد إلى شرائح جديدة من المجتمع الأمريكي

كتبه عنات بيليد | 12 يوليو 2024



ترجمة وتحرير: نون بوست

لم تجد سنوات من حملات المقاطعة العالمية ضد "إسرائيل" المؤيدة للفلسطينيين سوى بعض الدعم المحدود، ولكن في الأشهر التي تلت بدء الحرب في غزة، تزايد الدعم لعزل "إسرائيل" واتسع إلى ما هو أبعد من الجهد المكرس لوقف الحرب الإسرائيلية.

ومن شأن هذا التحول أن يغير الحياة المهنية للإسرائيليين، ويضر بالشركات، ويؤثر على اقتصاد دولة يبلغ عدد سكانها تسعة ملايين نسمة تعتمد على التعاون الدولي ودعم الدفاع والتجارة والبحث العلمي.

عندما أوصت لجنة الأخلاقيات في جامعة غنت في بلجيكا [بإنهاء جميع أشكال التعاون البحثي](#) مع المؤسسات الإسرائيلية في أواخر شهر أيار/ مايو؛ لم يتوقع عالم الأحياء الحسابي الإسرائيلي عيران سيغال حدوث ذلك.

ولم تشهد حركات المقاطعة العالمية سوى تأثير ضئيل على العلوم، حتى بعد مرور أشهر على [الحرب](#)،

رغم عدم وجود أي صلة لعمل سيغال بالجهد العسكري الإسرائيلي. وأشارت لجنة غنت إلى أن التعاون البحثي للجامعة يشمل أبحاثاً حول مرض التوحد ومرض الزهايمر وتنقية المياه والزراعة المستدامة.



عيران سيغال في منزله في "إسرائيل"

وكتبت اللجنة: “تقوم المؤسسات الأكاديمية بتطوير التكنولوجيا لأجهزة الأمن التي يساء استخدامها لاحقًا في انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفر التدريب للجنود وأجهزة الأمن، الذين سيئون استخدام هذه المعرفة فيما بعد لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان”.

وقال سيغال، الذي يمتلك مختبره في معهد وايزمان للعلوم، جنوب تل أبيب، شراكة بحثية مع جامعة غينت تركز على العوامل المسببة للسمنة، إن البيان كان “مثيرًا للقلق للغاية، ومزعجًا للغاية”. وقال إنه لا يعرف حتى الآن ما إذا كان سيتم إنهاء المشروع.

ودعت اللجنة إلى تعليق مشاركة “إسرائيل” في برامج البحث والتعليم على مستوى أوروبا، والتي تعتمد في كثير من الأحيان على تمويل الاتحاد الأوروبي.

وقال سيغال إنه إذا استجاب الشركاء الأوروبيون للدعوة، “فسيكون ذلك بمثابة ضربة هائلة لقدرتنا على إجراء البحث العلمي الأكاديمي”.

وقال عيران شامير بورير، الرئيس السابق لقسم القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي، إن موجة المبادرات السياسية والقانونية الجديدة ضد “إسرائيل” غير مسبوقه. وهي تشمل تحركات ضد “إسرائيل” وقادتها في المحكمة العليا للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

وقال شامير بورير، وهو الآن زميل في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: “أعتقد أن هناك بالتأكيد سببًا للقلق بالنسبة لإسرائيل؛ حيث إن التحول إلى دولة منبوذة يعني أنه حتى لو لم تحدث الأمور رسميًا، فإن عددًا أقل من الشركات تشعر برغبتها في الاستثمار في “إسرائيل” في المقام الأول، وعدد أقل من الجامعات ترغب في التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية. الأشياء تحدث فقط عندما تحصل على هذه المكانة الرمزية”.

ويجد الإسرائيليون أنهم لم يعودوا موضع ترحيب في العديد من الجامعات الأوروبية، بما في ذلك المشاركة في التعاون العلمي. وأصبحت مشاركتهم في المؤسسات الثقافية والمعارض التجارية الدفاعية من المحرمات بشكل متزايد.

من جانبه، كان ليدور مادموني، الرئيس التنفيذي لشركة دفاع إسرائيلية صغيرة، يستعد لعدة أشهر لعرض الأسلحة الدولي في شهر حزيران/ يونيو في باريس. وقال إن مؤتمر يوروساتوري سيكون فرصة نادرة لموظفيه الصغار لتوسيع أعمالهم، ثم جاءت رسالة بالبريد الإلكتروني تعلمه أنه بسبب قرار محكمة فرنسية، تم منع شركته من الحضور.

وقال المنظمون عشية الحدث: “لدينا التزام بمنع دخولكم إلى المعرض ابتداءً من الغد”، مستشهدين بأوامر المحكمة التي أعقبت الحظر الذي أصدرته وزارة الدفاع الفرنسية ردًا على العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح، مدينة غزة التي لجأ إليها أكثر من مليون شخص.

وقالت نومي أليل، المدير الإداري في “إسرائيل” لشركة “ستاربارست أيروسبيس”، وهي شركة استشارية دولية تعمل على تطوير واستثمار الشركات الناشئة في مجال الطيران والدفاع، إن

القرارات الفرنسية “صدمت المجتمع بأكمله” لشركات تكنولوجيا الدفاع الإسرائيلية. وقال منظمو المؤتمر إنهم استأنفوا إلغاء قرار المحكمة وأخبروا الشركات الإسرائيلية في رسالة بالبريد الإلكتروني أنهم يبذلون كل ما في وسعهم لتمكينهم من الحضور.



غذت صور الدمار والخسائر البشرية في غزة المعارضة الدولية لسلوك إسرائيل في الحرب



احتجت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في برلين خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في سنة 2018

وبعد افتتاح المؤتمر، ألغت محكمة فرنسية الحظر، لكن بالنسبة لمادوني فقد فات الأوان، وقد انسحبت العديد من الشركات الإسرائيلية بالفعل.

وتدعو حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات – التي تشكلت سنة 2005 من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية – منذ سنوات إلى استخدام الضغط الدولي على “إسرائيل” لتعزيز أهدافها، والتي تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وكسب حق اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم للعيش في إسرائيل، لكن الحركة وجدت دعماً محدوداً.

وقد تغير الوضع بعد رد “إسرائيل” على الهجوم الذي قادته حماس في 7 تشرين الأول / أكتوبر، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 1200 شخص، معظمهم من المدنيين، واحتجاز حوالي 250 رهينة إلى غزة، وفقاً لإسرائيل.

ويتم تحقيق بعض الأهداف القديمة لحركة المقاطعة وغيرها من المنظمات المؤيدة للفلسطينيين نتيجة للحرب، التي قُتل فيها حوالي 38 ألف شخص في غزة، معظمهم من المدنيين، وفقاً لمسؤولين فلسطينيين؛ حيث لا يُحدد الرقم عدد القتلى. وقد أدت شهور من القتال والخسائر البشرية وصور الدمار في غزة إلى تأجيج المعارضة الدولية لكيفية إدارة “إسرائيل” للحرب.

وقالت حركة المقاطعة على موقعها الإلكتروني إنه “في ظل عزلة الشركات والمؤسسات الإسرائيلية، ستجد “إسرائيل” صعوبة أكبر في قمع الفلسطينيين”، ورفض عمر البرغوثي، أحد مؤسسي حركة

المقاطعة، التعليق على هذا البيان.

وقالت نيتا باراك كورين، أستاذة القانون التي ترأس فريق عمل مناهض للمقاطعة تم تشكيله خلال الحرب في الجامعة العبرية في القدس، إنه عندما بدأت الحرب، بدأت المقاطعات الجديدة تتدفق، بشكل رئيسي من أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية في القدس.

وأضافت قائلة إن المقاطعة بدأت تتوسع منذ حوالي شهرين، وامتدت إلى العلوم الصعبة وإلى المستوى الجامعي، في شكل حركات على مستوى الجامعة، والأهم من ذلك قرارات قطع جميع العلاقات مع الجامعات الإسرائيلية والأكاديميين الإسرائيليين". وقالت إن أكثر من 20 جامعة في أوروبا وكندا تبنت مثل هذا الحظر.

وقالت طالبة إسرائيلية كانت تستعد للدراسة في جامعة هلسنكي إنها كانت تبحث بالفعل عن سكن في فنلندا - إلى أن أبلغتها الجامعة في شهر أيار/ مايو بأنها علقت اتفاقيات التبادل مع الجامعات الإسرائيلية.

وقالت مينا كوتانيمي، رئيسة خدمات التبادل الدولي بالجامعة، إن جامعة هلسنكي توقفت عن إرسال الطلاب إلى "إسرائيل" بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وقررت تعليق التبادلات في أيار/ مايو للتعبير عن قلقها بشأن الصراع. وقالت إن الجامعة لا تنوي منع باحثيها من التعاون مع الإسرائيليين.

في الواقع، تكتسب عمليات المقاطعة زخمًا عبر الطيف الأكاديمي؛ حيث قالت مجلة "النقد الثقافي"، وهي مجلة تصدرها مطبعة جامعة مينيسوتا، لعالم اجتماع إسرائيلي في أيار/ مايو إن مقالته مُنعت من النشر لأنها، حسب اعتقادهم، كانت تابعة لمؤسسة إسرائيلية. وأضافت المجلة للباحث إنها تتبع إرشادات حركة المقاطعة، والتي تشمل "سحب الدعم من المؤسسات الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية".

واعذرت مجلة النقد الثقافي لاحقًا عن استبعاد المقال على أساس الانتماء الأكاديمي للباحث وعدلت موقعها الإلكتروني لتقول إنه سيتم تقييم المشاركات "دون النظر إلى هوية المؤلف وانتمائه"، ودعت الباحث إلى إعادة التقديم.

ولطالما انتقد القادة الإسرائيليون جهود المقاطعة؛ حيث قال الرئيس إسحاق هرتسوغ في مؤتمر اقتصادي في شهر أيار/ مايو إن أعداء إسرائيل "يحاولون عزلنا من أجل إلحاق الأذى بنا".

وأضاف أن "العدو، إمبراطورية الشر الإيرانية ووكلائها، إلى جانب المروجين المختلفين للمقاطعة، يحاولون بكل الطرق الإضرار بالعلاقات التجارية من خلال حملة دولية عدوانية ساخرة ضدنا".

وتشمل الضغوط المتزايدة على "إسرائيل" أمرًا أصدرته محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في أيار/ مايو الماضي يقضي **بوقف "إسرائيل" العمليات العسكرية** في رفح، وطلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير

الدفاع الإسرائيلي وقادة حماس **بتهمة ارتكاب جرائم حرب** وجرائم ضد الإنسانية. وقد انتقدت إدارة بايدن خطوة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

ولم **تفرض** الولايات المتحدة، الحليف الوثيق لإسرائيل، عقوبات ليس على "إسرائيل" بل حتى ولا على الجماعات الإسرائيلية التي يُنظر إليها على أنها تتصرف بشكل غير قانوني لإيذاء الفلسطينيين، بما في ذلك المستوطنين المتورطين في هجمات عنيفة في الضفة الغربية، والجماعات المتطرفة المتورطة في **عرقلة توصيل المساعدات إلى غزة**.



قالت إفرات ليف إن العشرات من المؤلفين الأجانب رفضوا بيع كتبهم في "إسرائيل" منذ بداية الحرب

وقد تلقى قطاع الصادرات الدفاعية الإسرائيلي - الذي كان مزدهرًا قبل الحرب حيث بلغت مبيعاته رقمًا قياسيًا بلغ 13 مليار دولار في سنة 2023 - تحذيرًا في آذار/ مارس بأنه قد يكون هدفًا، عندما منعت تشيلي الشركات الإسرائيلية من المشاركة في أكبر معرض للطيران في أمريكا اللاتينية، ثم جاء الحظر الفرنسي في حزيران/ يونيو.

وتقدم الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" أكثر من 3 مليارات دولار من المساعدات العسكرية كل سنة، كما قدمت زيادة في شحنات الأسلحة بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وقال المسؤولون الأمريكيون إن **الشحنات تباطأت** منذ ذلك الحين لأنه تم بالفعل إرسال العديد من الأسلحة ولأن الحكومة الإسرائيلية أرسلت طلبات أقل من الأسلحة الجديدة. وقد لجأت بعض المنظمات غير الحكومية إلى المحكمة للطعن في مبيعات الأسلحة الحكومية لـ "إسرائيل"، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والدنمارك.

وفي ضوء الحرب في غزة، قالت كندا إنها لن تبيع أسلحة لـ "إسرائيل". وفي أوروبا، يقوم مديرو الصناديق بمراجعة مواقفهم في ضوء الحرب، حسبما قالت كيران عزيز، التي تقوم بفحص الممتلكات في أكبر صندوق معاشات تقاعد خاص في النرويج، "ك إل بي"، بحثاً عن الأنشطة التي تتعارض مع مبادئه الأخلاقية.

وقامت شركة "ك إل بي" بتفريغ أكثر من 68 مليون دولار من الأسهم في شركة **كاتريبلر** الأمريكية في أواخر حزيران/ يونيو، نقلاً عن بيان صادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والذي قال إن نقل الأسلحة إلى "إسرائيل" يمكن أن **ينتهك حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية**، ودعت 11 شركة متعددة الجنسيات - بما في ذلك كاتريبلر - إلى التحرك ووقف الصادرات إلى "إسرائيل". لم تستجب شركة كاتريبلر لطلب التعليق.

ولا يزال التعاون الدولي الإسرائيلي مستمراً؛ فقد وقع أكثر من 1000 فنان إسكندنافي على عريضة غير ناجحة لحظر مسابقة الأغنية الإسرائيلية. ومثلت المغنية إيدن جولان "إسرائيل" في النهائي الذي أقيم في السويد في أيار/ مايو، حيث احتلت المركز الخامس بعد أداء أغنية قالت إنها مستوحاة من هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر على "إسرائيل". وقال أحد أعضاء لجنة التحكيم النرويجية إنه لم يمنح أي نقاط لـ "إسرائيل" بسبب تصرفاتها في غزة، وهو انتهاك لقواعد يوروفيجن التي تحظر على القضاة منح النقاط على أساس جنسية الفنان.

وبرغم ذلك، فإن بعض الفنانين المبدعين في الخارج يقطعون علاقاتهم مع "إسرائيل"؛ حيث قالت إفرات ليف، مديرة الحقوق الأجنبية في وكالة ديورا هاريس في إسرائيل، وهي مؤسسة أدبية، إنه منذ بداية الحرب، رفض بضع عشرات من المؤلفين، معظمهم أمريكيون، ترجمة كتبهم إلى العبرية وبيعها في إسرائيل.

وقالت ليف إن أحد المؤلفين الذين عملوا مع الوكالة وكتب كتاباً للشباب يركز على قبول المثليين، رفض نشر كتاب ثانٍ في إسرائيل، على الرغم من أنه تم توقيع العقد وكانت الترجمة إلى العبرية جارية بالفعل. وقالت: "شعرت أنه كتاب مهم للأطفال الإسرائيليين الذين يمرون بتجارب مماثلة. هذا حطم قلبي".

المصدر: **وول ستريت جورنال**

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/227656/>